منشورات جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

مجلة تأليس

للدراسات الانسانية والاجتماعية

دورية أكاديمية دولية نصف سنوية محكمة

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

المجلد 07 العدد 03 ديسمبر 2023

ISSN 800-2602X

منشورات جامعة الشهيد حمّه لخضر – الوادي – الجزائر

مجلـــة قبـــس

للدراسات الإنسانية والاجتماعية

دورية أكاديمية دولية نصف سنوية محكمة

تصدرها جامعة الشهيد حمّه لخضر – الوادي – الجزائر

ISSN : 2602-800X

E- ISSN : 2710-8023

الرئيس الشرفي

أ.د. عمر فرحاتي

مدير جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي

رئيس التحرير

د . سليم حاج سعد

نائب رئيس التحرير

د. التجاني مياطه

أعضاء هيئة التحرير

د. أحمد بن خيره د. خالد حموم د . محمد ولد صالح د. مليكة حميدي

د. مروان علان د. العيد غزالة د. وصيف اغدير إبراهيم إبراهيم د. فريق وجدان

د. بلقاسم عوين د. عزوز محمد د. وادة فتحي د. العزاوي حقي حمدي خلف

د. بدوي أحمد موسى د. رمضان عاشور حسين سالم د. سالم فرحات علي

سكرتير المجلة

أ . ميلودة كينة أ . أسماء بن عمارة أ . حمادن صوراية

المجلد السابع (07) العدد الثالث (03) ديسمبر 2023

افتتاحية العدد

يطيب لي أن أضع بين أيدي عموم الباحثين من داخل الجزائر وخارجها العدد الخامس عشر (المجلد السابع – العدد الثالث ديسمبر 2023) من مجلة قبس الصادرة عن جامعة الشهيد حمه لخضر بولاية الوادي – الجزائر، يأتي هذا العدد مع احتلال مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية صنف (ج) المرتبة 07 وطنيا من ضمن أكثر من 800 مجلة، واعتمادها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمجلة معتمدة في جميع الترقيات العلمية.

هذه المجلة الدولية المحكمة التي تصدر ضمن الأرضية الوطنية للمجلات الجزائرية والتي تدخل ضمن عدد من المجلات التي تصدرها جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، وهو ما يعطي صورة عن مدى التنوع والزخم والنشاط الذي تشهده هذه الجامعة الفتية منذ سنوات قليلة في مجال النشر والبحث العلمي وجميع النشاطات المرافقة له.

ويتوج هذا العدد من مجلة قبس تظافر جهود جميع القائمين عليها بداية برئيسها مدير جامعة الوادي الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي، وباقي أعضاء هيئتي التحرير والتحكيم، والذين قدموا مجهودا كبيرا من أجل تنقية البحوث وتأهيلها للنشر، ناهيك عن الدور الذي تقوم به هيئة التنسيق والمتابعة،

وقد تضمن هذا العدد كما معتبرا من المقالات لباحثين من الجزائر وخارجها، فتنوعت المواضيع المنشورة في هذا العدد بين ميداني العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بمواضيع أصيلة ومعمقة نتمنى أن تشكل الإضافة في فضاء البحث سعيا لترقية جامعتنا وزيادة لمستوى الإنتاجية في بلدنا.

في الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين ساهموا في صدور هذا العدد مقدرين جهودهم الكبيرة في سبيل الرقي بالبحث العلمي، وتنقيح وتثمين مضمون هذه المجلة حتى يتأتى لها التطور مستقبلا..

رئيس تحرير المجلة
د. سليم حاج سعد

قواعد النشر في المجلة

تعنى مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية بنشر البحوث والدراسات الجادة في مواضيع العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية المكتوبة باللغات العربية أو الانجليزية أو الفرنسية أو الاسبانية على أن تحترم فيها الشروط التالية:

- **يجب أن يكون البحث أصليا ومستوفيا جميع شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً، ولم يسبق أن تم نشره أو تقديمه للنشر بأي شكل من الأشكال.**
- **يجب أن يتضمن البحث على ملخص متبوع بالكلمات المفتاحية بلغتين من اللغات العربية والفرنسية أو الانجليزية، أو الإسبانية.**
- **يشترط في البحوث ذات الصبغة النقدية التزام الموضوعية وتجنب العبارات الجارحة.**
- **أن يتراوح عدد صفحات البحث من عشر صفحات إلى ثلاثين صفحة من الحجم المرفق.**
- **ترقن البحوث بخط *traditional arabic* مقاسه 16 بمسافة 1.0 بين الأسطر، و12 بالنسبة للحاشية وفق صيغة وورد، وأن تكون الحواشي والإحالات آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي متضمنة ذكر البيانات الكاملة للمصادر والمراجع المعتمدة، على أن يكتب العنوان الرئيسي بالخط الخشن *Gras*، أما النصوص باللغة الأجنبية فيستخدم فيها خط *Times New Roman* مقاسه 12.**
- **يجب أن يذكر الباحث في بداية بحثه: عنوان البحث، واسم الباحث، ورتبته العلمية، ووظيفته والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوانه الكامل (المهني – الشخصي) ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني، وملخص لا يتعدى مائة كلمة مع ترجمة للغة الإنجليزية، مع إشهاد بعدم تقديمه لمجلة أخرى.**
- **يرسل البحث عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، كما يرسل إلى البريد الإلكتروني للمجلة.**
- **يخضع البحث المرسل للمجلة إلى فحص أولي تجريه هيئة التحرير للنظر في مدى استيفائها لشروط النشر، ثم توجه إلى التحكيم المتخصص بشكل سرّي، ولا يحق للباحث طلب عدم نشر المقال بعد تحكيمه وقبول نشره.**
- **تمتلك المجلة حقوق نشر البحوث المقبولة فيها، ولا يسمح نشرها لدى جهة أخرى إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي من إدارة تحرير المجلة.**
- **ترتيب المقالات داخل المجلة يخضع لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة الباحث وشهرته. كما أن البحوث التي تتلقاها المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.**
- **كل ما ينشر في المجلة من بحوث يعبر عن وجهة نظر الباحث ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو هيئة تحريرها.**

فهرس المجلة

العنوان	الصفحة
01– قراءة في موقف بوخوس الأول من حرب يوغرطة	12
د.محمد العيد تلي	
02– التحالفات الإمدادية كخيار استراتيجي لنجاح المؤسسات الصناعية وزيادة قدرتها التنافسية	34
إبراهيم وصيف غدير ابراهيم / سماح صولح	
03– العلاقات السياسية والصلات التجارية بين الدولة الزيانية ومملكة اراغون أواخر العصر الوسيط القرن (7–9هـ/ 13–15م) المراسلات العربية	62
د مسعود كربوع	
04– المختصرات التفسيرية بين أصالة الاستمداد ومتطلبات الواقع المعاصر	94
حمزة بوخزنة	
05– الاتصال الجمعوي وعلاقته بالعمل التطوري في ظل جائحة كورونا	128
سالم يعقوب / قواسمية العلمي	
06– الغذّاميُّ إذْ يستوطنُ بيتَ العنكبوت– قراءةٌ في التّحولِ من السّبْر الأدبيّ إلى الفضاءِ الثّقافيِّ والنّصِّ المتعالق	147
د. هيثم علي الصَّدْيان	
07– أيديولوجية فرحات عباس في التحري عن كينونة الجزائر أمة ووطن بتحليل دوره في انتخابات 1946م– 1948 م أنموذجين	171
د. صباح عبيد	
08– الضبط الاداري البيئي آلية لتفرد الدولة لحماية البيئة في الجزائر	188
د. قيس عبنة	

09- ميناء فيليب فيل – دراسة وصفية تاريخية خلال الفترة الاستعمارية 205

د. صالح عسول

10- مفهوم الاجتهاد وحتميته عند وحيد الدين خان 223

ابراهيم سعود / أ.د أحمد بوسجادة

11- التوافق المهني لدى المرأة العاملة:دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الإستشفائية للشهداء ساعد قرمش السعودي /عمار/أحميدة بسكيكدة 241

نجية بوتغرار

12- معالم السياحة الدينية بولاية تيبازة بين المزار والطقوس 267

شيباني محمد

13- مؤشرات: المعرفة والرقمنة والمِنْهاج لضمان جودة التعليم العالي 292

أ.د.عبد الحليم كبوط

14- حليات الزليج المعمارية في المباني العثمانية بالقصبة السفلى لمدينة الجزائر 316

بن النوى بايـــة / مطروح ام الخير

15- الدلالات الرمزية لشخصية بوحيرد في الشعر العربي الحديث 348

ط.د/ وردة مجول، د/ عقيلة قرور

16- لمحة تاريخية عن نظم المقاييس والمكاييل والموازين في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط 365

بن موسى محمد

17- تصور الكون ومنزلة الإنسان في الموروث الأنطولوجي الغربي وتكريس مبدأ «المركزية البشرية» 383

قاسمي عبد الناصر

18– نظام الحسبة ودوره في حماية كرامة الانسان " العقوبة والسجن أنموذجا	408
مواسيم يونس ، صافي مجدوب	
19– أثر التوجهات الاستراتيجية الاستباقية في تعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال –دراسة ميدانية: البسكرية للاسمنت–	422
اكرام مريزيق/مرزوقي مرزوقي	
20– التَّعاطي السِّياسي لنظام بورقيبة اتجاه الثَّورة الجزائريَّة من خلال جريدة العمل التُّونسيَّة	440
. مبارك عبد القوي	
21– التجارب العربية في اتاحة وتثمين الأرصدة الأرشيفية عبر الويب :تجربة مكتبة قطر الرقمية أنموذجا	476
ميسة عبد الكريم/ شواو عبد الباسط	
22– منهج أبي الحسن الفارسي في الاحتجاج للقراءات من خلال كتابه شرح الغاية	507
أبو بكر الصديق مدّاح/ أ.د حمزة عواد	
23– مراسيم الجنائز في المغرب الإسلامي خلال القرنين(4 . 9هـ/10 . 15م)	526
تريكي اعماره ـ أ/د غانية البشير	
24– الوقاية من المخدرات بالمؤسسات التعليمية دراسة ميدانية بنادي الوقاية من الآفات الاجتماعية	551
عبد الرزاق حدد	
25– بناء شخصيّة المرأة في القرآن الكريم (دراسة وصفيّة سيكولوجية لشخوص مختارة)	572
أحمد عبد العالي	
26– الشرق الأدنى القديم والخط المسماري	600
د. نور الهدى ورنوغي / د. فيصل فالته	

27– سيميائية المطر في معلقة امرئ القيس دراسة في منظور النّاقدين عبد الملك مرتاض ويوسف عليمات مقاربة في نقد النّقد– 623

قاقا مريم/ علوي نور الدين

28– التراث الشعبي في ظل التحول الرقمي : الشعر الشعبي الجزائري أنموذجا 644

مسعود جغبالة / شامة مكلي

29– الكرامة والإغتراب بحث في ذات إيموهاغ في رواية أنوبيس لإبراهيم الكوني 660

خنيش نورالدين

30– دراسة عوامل ومظاهر التلف المؤثرة بالمعالم الجنائزية لفترة فجر التاريخ 685

ط.د.نور الإيمان طراري / د.العمري عصماني

31– بناء العتبة العنوانية في الأعمال الشعرية لـ "محمد جربوعة") 705

حاتم أقطي وسعاد طويل

32– التربية موضوعها وعلاقتها بالفلسفة التربوية 731

فريدة فرحات

33– إيقونة الراعي الصالح من خلال بعض التوابيت الرومانية بالجزائر 753

بن علال نصيرة

34– مدينة عنابة في النصف الأول من القرن الثامن عشر من خلال رحلتي " بايصونال" و"هابنسترايت".772

يعقوب خديجة

35– دور المواقع الأثرية الصحراوية في التنمية السياحية:الطاسيلي ناجر أنموذجا 801

خالفي جميلة

36– المسؤولية والرعاية عند ايمانويل هيرش 815

حسيبة بيطاط، أ. د/رشيد دحدوح

37– الأرشيف العمومي وقابلية الأرشيف) 836

أ. موشموش أسية

38– استيحاء أقنعة الاغتراب في الشعر العراقي المعاصر بين جماليات الحضور وخصوصيات الاستدعاء 841

سمية بن شناف

39– تاثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي – حالة ماليزيا – 869

د/ قارة إبراهيم، أ/ شقاليل ايمان ، د/ زربوط آمنة

40– دراسات حول EarMaster وأهميته في التعليم الرقمي الموسيقي (الصولفيج أنموذجاً) 884

دايري رانيا مروة، شيشون نجيب، بن بريكة عبد الرحمن

41– مسالك الانتصار للقراءات عند الإمام الباقلاني من خلال كتابه "الانتصار للقرآن" 909

أحمد عبد ربه / د. محمد لقريز

42– الأسرة ما بعد الحداثية: من قيم التوادد إلى قيم التعاقد 931

عبد السلام بوزبرة

43– المفكرون الأفارقة بين اثار الطمس ومحاولات اثبات الذات. مارسيانوس كابيلا (Martianus Capella) أنموذجا 952

محمد حشلاف

44– جودة الحياة لدى المراهقين المصابين بالصرع (دراسة تحليلية نقدية لبعض الدراسات السابقة) 965

بلخير مالحة، غازلي نعيمة

995	45- The translation of Prepositions between English and Arabic - Sûrah Al-Mûtaffifîn a Comparative Study
	YOUMBAI Mohammed Yacine
1010	46- UNVEILING THE NEGATIVE IMPACT OF SOCIAL MEDIA ADDICTION ON FAMILY RELATIONSHIPS
	BENSEGHIR KARIMA HAMDI BACHA YASMINE
1028	47- role of non-governmental organizations in development Education
	Leila khenniche.salim-hadj.sad
1051	48- Quand un traumatisme réactive un autre. Réflexion à partir d'un cas
	Benamsili Lamia
1067	49- ENTREPRENEURIAT FEMININ DANS LE SECTEUR DE L'ARTISANAT ENTRE OBSTACLES ET DESIR D'EMANCIPATION. CAS DES ARTSIANES DE LA VILLE DE BEJAIA ------
	Haderbache Bachir
1082	50- MEASUREMENT OF WALKING LEVEL IN HYPERTENSIVE PATIENTS
	Mohamed Bachir DIF
1095	51- Le lien entre syndrome de Landau-Kleffner et les déficits du langage
	Boukhdna Mounir
1108	52- Les verbalisations métagraphiques : quel apport pour la compréhension des difficultés orthographiques des étudiants universitaires ?
	bensalem samra

توجه جميع المراسلات باسم السيد :

رئيس تحرير مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي الشط . ص ب 789 الوادي 39000 الجزائر

هاتف / فاكس : 032102776

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/110

الموقع الإلكتروني العلمي الخاص بالمجلة

https://revue-qabas.blogspot.com

البريد الإلكتروني للمجلة

Revue.qabas@gmail.com

- ما ينشر في هذه المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي المجلة
- يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا بمكانته العلمية

الأسرة ما بعد الحداثية: من قيم التوادد إلى قيم التعاقد.

The Postmodern Family: From Consanguineous Values to Contractual Values

عبد السلام بوزبرة*

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

abdeslem.bouzabra@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/03 تاريخ القبول 2023/10/30 تاريخ النشر 2023/12/31

ملخص: تحاول هذه الدراسة أن تقدم قراءة لنظام الأسرة الغربية بالتحليل، وبالتركيز على نموذجي الحداثة وما بعدها من خلال الرؤية النسوية التي ترى بأن الأسرة اليوم أصبحت عائقا أمام المرأة يقمع الحريات ويقتل الإبداعات، ومن ثمة كانت دعوتها إلى تفكيكها من أجل الاستفادة من الطاقات الإنسانية والمرأة على الخصوص. وطبعا قامت هذه الدعوة على أساس النظر إلى العناصر المشكلة للنسيج الأسري على أنهم أفراد وليسوا أعضاء، متخطية بل ومتحدية بذلك كل السنن الكونية التي لا يمكن نكرانها وفي مقدمتها تجاهل الفطرة الإنسانية ، والانفصال عن المرجعية الدينية والأخلاقية وإحلال قيم التعاقد والتعاند مكان قيم التراحم والتوادد .

الكلمات المفتاح : الأسرة، الغرب، الحداثة ومابعد الحداثة ، التعاقد والتوادد، الإسلام.

Abstract :

This study seeks to provide a reading of the Western family system by analyzing the models of modernity and its aftermath through the feminist vision, which believes that the family has become an obstacle in front of women, suppressing freedoms and creativity. Of course, this call was

---

* المؤلف المراسل

based on looking at the members as individuals, defying all the cosmic norms that cannot be denied, including ignoring human instinct, separating from religious and moral reference, and replacing the values of contract with the values of compassion.

key words : The family, the West, modernity and postmodernity, contracting and courtship, Islam.

مقدّمة:

الحديث عن الأسرة هو في الأصل حديث عن مؤسسة وُجدت مع وجود الإنسان ، وهي تُشكِّل القاسم المشترك في جميع المجتمعات رغم التحولات التي طالت بنيتها ووظيفتها. فهي أهم مؤسسات المجتمع المؤثرة في بنائه وفي استمراريته، وبلورة القيم وغرسها بمختلف أبعادها الدينية والأخلاقية والاجتماعية. غير أن واقع الأسرة الحديثة والمعاصرة يخبرنا بأنها لم تعد من الثوابت، لما تتعرض له من مؤثرات محلية وعالمية غيَّرت الكثير من معالمها ومقاصدها. لذا أصبحت الضرورة ملحة لإعادة فهمها في سياق أنماطها ووظائفها التي ظلت تقوم بها عبر فترات تاريخية طويلة. ذلك التغير الذي لحق بالأسرة وأدوارها بتأثيرات نظام العولمة من جانب آخر بكل ما تحمله من تناقضات وتحديات، بحيث بات السؤال عن مغزى الأسرة ووظائفها، التي تبدلت تبدلا جذريا سؤالا ملحا في ظل مجتمعات هي في سيرورة دائمة من التغير في نظمها الاقتصادية ونواميسها السياسية، بل وفي مقوماتها الثقافية.

هذه السيرورة في التغير تجلت وبشكل مكثف في ظل الحضارة الغربية بطوريها الحداثي و مابعد الحداثي، والتي ورَّثت أزمة متكاملة الأركان في عالم اليوم، ويتجلى هذا في بروز النسبية المطلقة والإباحة المطلقة، فلم تعد هنالك حدود يحترمها الإنسان أو مرجعية يستند إليها في حياته، وبالتالي ظهرت جملة من الآفات المهلكة للإنسان والمبشرة بخراب العمران، من معالمها أنه لم يعد للإنسان الغربي حد لشهواته ورغباته الجامحة، فكل شيء يصلح توظيفه لخدمة لذاته وغرائزه ومضاعفة منافعه، سواء أكان هذا متوافقا مع الضمير الأخلاقي أم مخالفا له. وكان من نتائج هذا الواقع أن بدأت المجتمعات الغربية

تشهد تراجعا في القيم الأخلاقية، لصالح قيم جديدة منافية للفطرة وللطبيعة الأخلاقية للإنسان عنوانها : العناية بالجانب المادي إهمال الجانب الروحي والمعنوي للعلاقة بين أفراد الأسرة، وإحلال قيم التعاقد محل قيم التوادد.

والإشكالية التي يمكن طرحها : ما العوامل الفاعلة في تحول المجتمع والأسرة الحداثية وما بعد الحداثية إلى نسق من العلاقات التعاقدية.؟ ألا يمكن تأسيس نظام أخلاقي بديل صلب وكلي تحتكم فيه العلاقات الإنسانية عموما والأسرية خصوصا إلى قيم التوادد.؟ وكإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهجين التحليلي والمقارن كون طبيعة العنوان تقتضي كل منها من أجل بيان التفاوت الجوهري بين مرحلتين تاريخيتين مرت بهما الأسرة وما لحقها من تغيُرات. أما ما تعلق بالفرضيات المعتمدة : **الفرصية الأولى**: الاختلاف الجوهري بين نمطي الأسرة في الطورين الحداثي ومابعد الحداثي. **الفرضية الثانية**: الانقلاب الجذري في نظام القيم من طور الحداثة إلى طور مابعد الحداثة مردُّه إلى الصراع حدة الصراع بين البُعدين الروحي والمادي في حياة الإنسان في سياق عصره.

لقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على قضية الأسرة كمسألة جوهرية في حياة الإنسان في طوريها الحداثة وما بعد الحداثة، وبيان مظاهر التأزم التي آلت إليها جراء خروجها عن القيم الأصلية التي وُجدت من أجلها وانتقالها إلى قيم منافية لطبيعتها الأولى.

أولا. الأسرة من طور الحداثة إلى طور ما بعد الحداثية.

شهد ويشهد المجتمع الغربي اليوم تغيرا جذريا في بنية وقيم الأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمعات الإنسانية، وتحديدا بعد انتصار الثورة الفرنسية عام 1789، وبداية ظهور الاكتشافات العلمية وما تبعها من إنجازات الثورة الصناعية، حيث دعا الفكر الفلسفي الغربي إلى اعتبار العقل البشري ملكة مطلقة، وكذا إلى فصل الدين عن الدولة وتكريس حرية المعتقد. وظهرت نتيجة لهذا الواقع الجديد، بعض الدعوات الفلسفية

المعادية للدين، مثل المذهب الشكي القائم على الإيمان بنسبية الحقائق، والنزعة البراغماتية القائمة على الإيمان بالمنفعة المادية العاجلة.

1- الأسرة الحداثية.

قبل التطرق لمفهوم الأسرة الحداثية، من الضروري التطرق إلى مفهوم الأسرة بشكل عام فنقول بأن الأسرة في صورتها البسيطة تعني مجموعة مكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما و الأقارب الذين يقيمون معهم في دار واحدة. وهذا التصور يجعل من الأسرة جماعة إنسانية تنبني على أساس الرابطة الزواجية. عرفها القاموس النقدي لعلم الاجتماع بأنها : "تلك الهيئة التي تميز الحياة الإنسانية والتي لا يمكن تفسير أي هيئة أخرى بدون الرجوع إليها، لكونها تمثل نواة المجتمع، وهي تتألف من مجموعة أفراد يتقاسمون الأدوار فيما بينهم ".[1] أما دينكن ميتشل فقد عرفها في معجمه بأنها "كل مجتمع قائم بالفعل يشمل على بناءات أسرية على أية صورة من الصور. فهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، كما أنها الجماعة الأولية التي ينتمي إليها الطفل دون اختيار، والجسر الذي يوصله إلى المجتمع."[2]

ويعرفها أحمد زكي بدوي على أنها: "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها، العقل الجماعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع." [3] ويعرفها ايميل دوركايم بأنها " هيئة اجتماعية ذات طابع قانوني وأخلاقي ، ويلتزم أفرادها من زوج وزوجة وأبناء بجملة من الواجبات ، والتي من بينها تحمل الآباء بشؤون أبنائهم والتكفل بهم ."[4] ويعرفها "أنتوني جيدنز" على أنها "مجموعة من الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات القرابة و يتولى أعضاؤها البالغون مسؤوليات تربية الأطفال. أما علاقات القرابة فهي الصلات التي تقوم بين الأفراد إما على أساس الزواج أو من خلال رابطة الدم و النسل مثل الأمهات والآباء و الأشقاء و البنين و غيرهم"[5]

هذه بعض تعاريف العلماء من سوسيولوجيين وأنثربولوجيين وحتى في ميدان التربية وإن كان اختلافهم حول إعطاء مفهوم موحد للأسرة واضحا، إلا أنهم اتفقوا على أن الأسرة هي اللبنة الأساسية لتكوين المجتمع ،حيث تُعدُّ من أبسط أشكال البناء الاجتماع تنوعا وتداخلا في جملة العلاقات و الأدوار و الوظائف التي غالبا ما تعرفها. ونحن نقول بأن الأسرة هي أقدم جماعة تكونت على وجه الأرض، وتلعب دورا هاما في التأثير على أفرادها، بما يدفعهم للالتزام بمعاييرها. فهي وحدة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زواجية ينتجع عنها أبناء، ومن أهم وظائفها إشباع الحاجات العاطفية لأفرادها، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء وفق مبادئ وقيم يقرها الشرع والقانون والعرف.

غير أن هذا المفهوم الكلاسيكي للأسرة سرعان ما بدأ في التراجع عن مقوماته الأولى ومقاصده الأصلية في بناء الأسرة ورسم معالم وجودها، تبعا للتطورات والتحولات الجوهرية التي عرفتها الحقبة الحديثة تحت مسميات العلم والعصرنة والأنوار والتحديث، فبدأ نمط جديد من الأسرة في التشكل مغاير تماما من حيث المبدأ والغاية للأسرة التقليدية، أصطلح عليها باسم "الأسرة الحداثية " ساهمت في تشكيله عوامل متعددة ومتداخلة، أوقعتها في مفاسد وآفات جمة عجَّلت بانهيارها وتلاشي معانيها خصوصا في المجتمع الغربي الذي يشهد انحرافا مريعا ينخر لبَّه وينذر بتفككه.

2- عوامل نشأتها:

يمكن تحديد البدايات الأولى لانهيار الأسرة في الغرب بتهاوي وتراجع القيم الحضارية بواسع دلالتها أولا، ثم بانحلال القيم الأسرية بدلالاتها التقليدية المخصوصة ثانيا، ويمكننا تلخيص أبرز هذه الأسباب فيما يلي:

أ- **علمنة الحياة**: أي معاداة الدين وتكريس مفاهيم اللادينية، التي أقصت وتقصي كل المرجعيات الدينية من جميع مجالات الحياة، وترفض المنظومات المتجاوزة للمادة التي

تؤمن بالغيب والالتزامات الأخلاقية، وقد تم علمنة القيم الأسرية تدريجيا من خلال الدعوة إلى ما يسمى تحرير المرأة، والمناداة بدورها المجتمعي الذي تتقاسمه مع الرجل أو تتفوق فيه عليه. ومن هنا، نشأ اتجاه "النسوية" الذي ينصِّب نفسه في كطرف صراع مستمر مع الرجال. فالمرأة في إطار العلمنة الكلية لا ينظر إليها في النظرة التقليدية كأم بفطرتها، وكزوجة لها أعباء أسرية بل هي الكائن الاجتماعي الذي لا تتحقق هويته سوى في شبكة من العلاقات الإنسانية والاجتماعية الواسعة، التي تتخلص من خلالها عن طبيعتها وفطرتها كأنثى، وتستغني فيها عن الأسرة ككيان اجتماعي. وترتب عن هذه الدعوة الجندرية انعكاسات خطيرة على النسق الأسري، إذ أصبح الزواج النظام القانوني الذي يسوغ حبس المرأة فيما يسمى بالأسرة، فالزواج والأسرة هما التجسيد العملي لتصورات الرجل، والميدان الذي يمارس فيه نزعته الاستعبادية المشروعة دينا وعرفا.[6]

ب– الفردانية: هي إيلاء الأولوية للذات، كونها استعادت ثقة الإنسان في فكره وحقه ومسؤوليته، إذ وجد الإنسان المتعة لا فيما قرره التقليد أو أفتى به القس، أو أمر به القوم، وإنما هي أعماله كونه ذو طبيعة حرة وعاقلة. فمنذ عهد الحداثة صار بمقدور الفرد أن يفكر بدء من ضمير المتكلم "أنا"، وهذه "الأنا" كانت مغيبة في العهد التقليدي و مندمجة في "النحن" وذائبة فيه. ففي الفردانية تجلَّت الحرية المطلقة في أسمى معانيها وفي التعبير عن الذات في شتى مجالات الحياة، بعيدا عن الأنماط والتقاليد والروابط الاجتماعية والأخلاقية الجاهزة، بأن يوظف الفرد ملكة خياله في تصوُّر وبناء نمط الحياة الذي ارتضاه لذاته الحرة، لتغدو حياته غير مستقرة ومتغيّرة باستمرار، يطبعها الطموح اللامحدود والسطحية والشفافية، بحيث انعكس ذلك على نوع معماره وشكل لباسه ونوع الأكل وكل شيء في نمط حياته. ولقد تجلت الفردانية على مستوى الأسرة عندما تحولت الروح الفردية المرأة من منبع للحب والعطف وناظم للعلاقات العائلية، إلى كائن أناني لا يستحضر إلا طموحه الشخصي واستقلاليته، وتحرره من كل التزام، بل

أصبحت المرأة تتنكر لفطرتها وتنظر إلى الزواج على أنه قيد، وإلى الإنجاب على أنه مفسد لرشاقتها ويعرقل عملها، وإلى الانشغال بالبيت على أنه إهدار لطاقتها وكرامتها. ولم يأت هذا دفعة واحدة، بل تدرجت في الخروج من إطار الأم العطوف أو الزوجة الحانية إلى الكائن الاجتماعي الذي لا تتحقق هويته إلا في شبكة العلاقات الإنسانية والاجتماعية الواسعة، ثم إلى مفهوم الفرد الذي تتحقق كينونته في مرجعية الذات.[7]

ج– المادية والأداتية : وهما المقولتان اللتان أحالتا الإنسان إلى وجهة مادية، حيث أفول الأخلاق والروحانيات، وجهة يُجرَّد فيها الإنسان من كل ما يجعله يسمو على الطبيعة، و يُسلبُ فيها من طاقاته الثرية الكامنة فيه. وهي الوجهة التي وصف فيها هربرت ماركيوز الإنسان بأنه ذي البعد الواحد، والذي يُعدُّ نتاجا للعقل الأداتي والفلسفة الوضعية والتقدمية التكنولوجية ،وتعظيم الإنتاجية المادية ، ومنطق الآلة والسوق وتحقيق معدلات متزايدة من الاستهلاك والنمو والربح، غير آبهة بالإنسان ولا بالخصوصيات ولا بالغائيات أو القيم الإنسانية، فهي تتجاوز الإنسان ويخضع لها. فالحداثة في نظر مؤسسي مدرسة فرانكفورت ما هي إلا كارثة عظيمة حلت بالإنسانية لأنها خرجت من السياق العام الذي برزت فيه كمدافعة عن الكائن البشري لتتحول إلى أكبر تهديد يواجه هذا الكائن. لقد قامت الحداثة على العقل وآمنت بالحرية والتقدم، لكن ارتكازها على نوع من العقلانية الحسابية والتقدم العلمي/التقني أدى إلى انزياحها عن أهدافها الكبرى ومبادئها العامة، فبدل أن تحقق السعادة والرفاهية ولَّدت اليأس والكراهية والتعاسة فحولت الكائن البشري من كيان واع وروح متعالية إلى عضو خاضع وجسم مادي وكيان بلا روح. لذلك كانت المقاربة الجديدة لمفهوم الأسرة في الدول الأكثر حداثة أنها كيان لأداء وظيفة اقتصادية بعد أن كانت كياناً لحفظ الوحدة الاجتماعية.[8] والضحية الأول والأكبر بالطبع داخل منظومة الآلة والمادة والاقتصاد والربح...هي المرأة، والدليل ما يعيشه المجتمع الغربي اليوم من أزمات خطيرة جدا من مثل: تشرد الأطفال وانحرافهم

وشذوذهم وارتكابهم لجرائم مختلفة دون سن البلوغ وتجارة البغاء على نطاق جد واسع، احتراف المرأة التسول والبغاء وتجارة الجنس، والأطفال مجهولي النسب...كل هذا كان بسبب ارتباط المرأة بالخارج أكثر من الداخل، واهتمامها بسد الحاجة المادية وفقط.

ثانيا: الأسرة الحداثية والانفصال عن القيم الأخلاقية.

إن الحداثة الغربية لم تتوقف سقطاتها عند حدود التعقيل الضيق لعالم الأشياء والعلاقات التي تحكم الظواهر، بل امتدت إلى تعقيل عالم الأحياء "الإنسان"، والعلاقات التي تربط الأفراد داخل المجتمع الأصغر وهو الأسرة. فالحداثة الغربية كشفت عن آفاتها الأخلاقية في نظام الأسرة الغربية عندما انفصلت عن القيم التقليدية، على اعتبار أن الدين هو مرجع هذه التقاليد، حتى أضحى الدين أمرا شخصيا لا علاقة له بالحياة العامة والخاصة، وهذا يهني انفصال الحياة عن الأخلاق، وعن كل الثوابت، وكل المطلقات الأخلاقية أو الدينية. ومن ثمة ارتكزت الأسرة الغربية على الانفصال على الدين في كل شيء، وكرست بذلك الأخلاق اللادينية . ويمكننا تلخيصها حسب طه عبد الرحمان في ثلاثة عناصر تقوم عليها الأسرة الحداثية هي:

أ– اعتبار الزواج مدنيا وكان من قبل لا ينعقد إلا بإذن الكنيسة: لقد كانت المؤسسة الكنسية –ومن خلال التعاليم المسيحية–تتبنى المفهوم الديني للأسرة، الذي يجعل من الرجل السيّد والمرأة الزوجة ا التي يجب عليها خدمة زوجها وصيانة أطفالها، ولذا كان رد الفعل الحداثي عنيفا حين رأى أن السلطة الكهنوتية جعلت من المرأة عبدا للرجل. لذا من واجب الإنسان الحديث أن يرفض الأخلاق السائدة ويتحرر منها، ويرفض التصور القديم للعائلة وللمجتمع، وأن يسعى لتحقيق فرديته وكينونته الذاتية بلا قيود أو كوابح لاهوتية، وعليه أن يؤسس من جديد نظام حياة.[9]

ب– إباحة الطلاق بعد أن كانت الكنيسة تحرمه، وتعد الزواج صلة دائمة لا تنتهي إلا بموت أحد الزوجين، أو خيانة أحدهما للآخر، وقد اعتبرت المسيحية الكاثوليكية

الزواج واحدا من المقدسات السبع، وهي: التعميد، والتأكيد، وطقس القربان المقدس، والمصالحة أو الكفارة، ودهن المرضى، والزواج، والأوامر المقدسة. إن الزواج ارتباط ثلاثي بين شاب مؤمن وشابة مؤمنة يجمع بينهما المسيح، بفعل الروح القدس، ولذلك يرتفع الارتباط بين الزوجين إلى درجة الاتحاد السرائري، فلا ينفصل الزوجان، لأن ما جمعه الله لا يفرقه إنسان.

ج– جعل علاقة الحب بين الزوجين أساسا قائما بذاته ومن دون التزام. فمن الآثار السلبية للحداثة على المجتمعات الإنسانية أن صارت العلاقات مبنية على تكريس فكرة الرغبة وتحقيق الشهوة بأسرع الطرق وأقلها تكلفةً، ومن ثمّ، كان فك الارتباط بين الزواج وتحقيق الشهوة اللحظية والمتعة الفورية، مما نتج عنه بالضرورة الفصل بين الالتزام والرغبة. فإذا كان الدين شرّع تحقيق الشهوة في إطارها الشرعي، فإن المجتمعات السائلة اليوم صارت تكرس فكرة تحقيق الشهوة وفق منهج استهلاكي سريع يحقق المتعة من غير الدخول في علاقة أبدية والتزامات إنسانية، وهذا ما عبر عنه عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان بالحب السائل فتمّ الانتقال من عصر الزواج إلى عصر المعاشرة، بكل ما يصاحب ذلك من مواقف ، بما في ذلك افتراض الطبيعة المؤقتة للمعاشرة، وإمكانية انتهاء العلاقة في أية لحظة ولأي سبب ما إن انقضت الحاجة أو انطفأت الرغبة.[10]

وجراء هذا الانفصال عن الدين، وتكريس الأخلاق اللادينية تحولت الأسرة من مؤسسة روحية إلى مؤسسة مدنية، والفصل بين الأسرة والدين انفتح المجال أمام أنماط مختلفة ،وصور شتى للاقتران غير الشرعي وغير الطبيعي منها والشاذ على حد سواء، لغياب الشواهد الأخلاقية المثلى المنبثقة من الدين. فبهذه الانقلابات العنيفة تشوهت القيم والمبادئ الحداثية وانفتح فيها باب الانحلالية والغوغائية المجتمعية واسعا في فكر ومفهوم الأسرة ما بعد الحداثية.

ثالثا: الأساس التعاقدي لقيم الأسرة ما بعد الحداثية.

لقد ألغت الحداثة أبرز ما يميّز الجانب التجاوزي للإنسان و هو: الأخلاق و القيم الأسرية و الاجتماعية. وعدم الاحتكام إلى الواجب العقلي الذي فرضه عقد الزواج المدني، والاحتكام إلى منطق الهوى والرغبة ، ما يعني موت المعنى الأصلي الطبيعي للحب المهيمن على العلاقات البشرية، ليغدو الحب الجسدي المسير الرئيس لها. والأمر هنا يُعزى إلى يقوم الفكر التعاقدي المحض على الرؤية المادية والتي جنحت لها الحداثة الغربية .فما لبثت الحداثة أن انتقلت من المثالية العقلانية النافعة إلى عقلانية النفعية الشرسة المؤسسة على القيم التعاقدية، خاصة في المجتمع الأمريكي ، بحيث يقوم جوهر التعاقد على فلسفة الصراع والتنافس بين الأفراد و المؤسسات، وهي قيمة لا تعترف بأيّ مكان للودية، بل كل شيء بمقابل مادي. فهذه الفلسفة اخترقت أصغر الوحدات الاجتماعية مثل الأسرة، كما طبعت أكبر وأدق تلك المؤسسات كالدولة. فالزوج لا يمكن أن يتحمل زوجته إذا كانت مريضة و غير مؤمّن عليها، حيث تعمل شركات التأمين على تعميق الاتجاه التعاقدي، تحت غطاء حقوق الإنسان، و التحديد الدقيق للحقوق والواجبات المختلفة. و يذهب هذا التصور إلى أن أي مجتمع لا يمكن أن تقوم له قائمة، إذا لم تحترم فيه مقتضيات التعاقد. فالرؤية التعاقدية ترى المجتمع بحسبانه تركيبا بسيطا تتسم عناصره بالتجانس، أي: مجتمعا تعاقديا العلاقات بين الأفراد فيه علاقات بسيطة، وغير متشابكة يمكن التعبير عنها من خلال عقد قانوني نصوصه واضحة، والرؤية الكلية للإنسان هنا تقوم على أنه كائن فرد بسيط ذو بعد واحد، أي إنسان طبيعي ومن ثم فإن الطبيعة تسبق الإنسان.[11]

إن مستوى التحديث المطلق وفق منطق التعاقد الذي لجأت إليه الحضارة الغربية في نظام الأسرة، قد أفرز آفات أسرية واجتماعية ، وأنتج شكلا آخر من الأسرة اصطلح عليه طه عبد الرحمان باسم الأسرة ما بعد الحداثية، و هي من جنس الأسرة الحداثية وند لها في الوقت نفسه، أي وليدتها وضرتها، أي هي امتداد للأسرة الحداثية وانقلاب

وانفصال عن قيمها في الوقت ذاته، كما انفصلت الأسرة الحداثية عن القيم التقليدية. هذا الدور الجديد للحداثة، المركز فيه هو المرأة. فالمفهوم المتداول عن الأسرة التقليدية وحتى الحداثية يتأسس أصلا على الزواج بين الرجل والمرأة وإنجاب أطفال شرعيين. لكن هذا التوصيف بدأ التوسيع في ضوء تطورات المجتمع، فالشريكان يمكن أن يرتبطان بالمعاشرة الحرة، أو بالاتفاق المدني القائم على التضامن. وفي الحالتين قد يكون الزوجان من نفس الجنس. والأمر من الضروري اعتباره نتيجة بديهية مترتبة على غياب نموذج معرفي ثابت يحدد ثوابت الأسرة في النسق مابعد الحداثي، بما يجعل ماهية المفهوم تخضع لطابع النسبية الذي تجعله يتغير بتغير الأزمان ويخضع لسيرورة الواقع. ففي النسخ المتأخرة من معجم "لاروس"في تعريفه الأسرة كونها " أشخاص تجمعهم روابط الدم والمصاهرة". [12] فهذا التعريف لم يشر إلى نوعية هذه الروابط أو مصدرها، شرعية أو غير شرعية، من جنسين مختلفين، أم من جنس واحد. إن العلاقات الحرة في هذا النمط من الأسرة قائم على الموافقة المتبادلة على أي عقد مدني وليس بالضرورة أن يكون عقد زواج شرعي.

ويتجلى هذا الشكل الجديد من الأسرة في سرديات الحركات النسوية ، التي تسعى إلى ربط وعي النساء بذواتهن بمنطق ما بعد الحداثة، الذي يسعى إلى هدم القواعد النظرية التي قامت عليها مجتمعات الحداثة. لقد أصبحت المرأة بموجب هذا المنطق ما بعد الحداثي تعي أن الرجل – صانع الحداثة– كان رجلا مستبدا، يوظف العقل توظيفا يسمح له بممارسة سلطته على المرأة، ولقد أصبحت النساء يَعِين بضرورة تفكيك العلاقات الاجتماعية القائمة على الموروث المنحدر إليهن من الحداثة، ووجدن من يؤازرهن في مساعيهن التفكيكي خصوصا مثقفي شعوب ما بعد المرحلة الاستعمارية وعند الخضر أصحاب الطبيعة، ثم عند الأقليات التي تعتبر نفسها مضطهدة مثل اللواطيين والسحاقيين ومشتهي المماثلة. ومن نتائج حرية المرأة وانتصابها كذات مستقلة عن الرجل ظهر مصطلح " الأنوثة féminisme " كرؤية تفترض مركزية المرأة أولا، وأن

المرأة دائما في حالة صراع كوني مع الرجل، ومع السلطة الأبوية والزوجية، والسعي لتحطيم الفحولة ، وتحسين أداء الأنثى في عملية الصراع هذه، التي تصل في مرحلة تالية إلى الجنوسة أو الجندر، الذي هو عبارة عن زيادة التمركز حول المرأة، وإيقاد نيران الصراع مع الرجل.[13] وتعتمد الجنوسة أو الجندر على إلغاء أي نوع من أنواع التمايز بين الرجل والمرأة تحت ذريعة إخراج المرأة من الهيمنة الذكورية، التي تحولت إلى حالة صراعية تبدت وبصورة جلية في الكتابات النسوية أو ما يُعرف تحديدا باسم " نسوية ما بعد الحداثة" والتي تمركزت حول المرأة، وسعت لربط وعي النساء بذواتهن، والثورة على الموروث المنحدر من الحداثة، وفي جوهر هذا التفكيك لهذه العلاقات الاجتماعية مؤسسة الأسرة، حيث ظهرت مسميات جديدة "عبودية التناسل" و " الأسرة مدرسة الاستبداد" و "استعباد النساء" وغيرها.

وبعد مرور أكثر من خمسين سنة على صدور كتاب" Le Deuxième Sexe " الجنس الثاني" لـ"سيمون دي بوفوار"، حصلت المرأة في الغرب على ما ثارت من اجله، كالحق في الإجهاض، و الدخول في أي نوع من العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج، وفي الاختيار في أن تصبح أما أو بين أن تعزف عن إنجاب الأطفال، عبر سائل منع الحمل التي تفصل الجنس عن التناسل، والشذوذ الجنسي ... فالآن تجد المواثيق الدولية تحفظ هذا النمط من العلاقة فعديد المواثيق الدولية تحمي المتاجرة بجسد المرأة، حيث وأعطتها الحق في أن تسخره مع من تشاء، إنما هو تقرير لمبدأ البغاء الذي كانت ترفضه المجتمعات الإنسانية كافة، فقد أدانت المسيحية العلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية، والبغاء بوجه عام هو ممارسة العلاقات الجنسية مع عدد من الشركاء لقاء تعويض أو كسب الرزق، وهو احتراف يحول جسد المرأة إلى سلعة.[14] ونتيجة للجوء الأسرة ما بعد الحداثية إلى التفصيل المطلق، أيضا ظهرت آفات أخلاقية مست جوهر العلاقات بين أفراد الأسرة، اصطلح عليها طه عبد الرحمان باسم "الإمعية" أي فقدان الخصوصية الأخلاقية بين أفراد

الأسرة، بعدما كانت هذه الخصوصية الأخلاقية محفوظة في الأسرة الحداثية و التي اصطلح عليها باسم "المروءة "[15] فالإمعية هي التبعية إلى الغير عندما يفقد كل فرد واجبه الأخلاقي، و تذهب مروءته، ما جعل من الأسرة ما بعد الحداثية تتحول من علاقة تحقق السعادة إلى علاقة تقوم على جو اللعب، والتركيز على الطفل (علاقة البنوة) سواء قبل الحمل أو أثناء الحمل أو بعد الحمل، والتي بدورها ورثت حياة منفصلة، سببها فصل الأخلاق عن الدين (التعلق بالدنيا). فانقلبت حياة الأسرة ما بعد حداثية من سعادة متوهمة إلى شقاء وتعاسة واقعة، وكأنها جسد بلا روح، بحيث لا يمكن لهذه الأسرة أن تحفظ نفسها من هذه الآفات وغيرها إلا إذا تخلت عن التفصيل المطلق. فالخطاب النسوي الغربي يحمل في طياته رغبة ملحة في إقحام المجتمعات العربية والإسلامية بما مر ويمر بها العالم في زمن التحولات الكبرى وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبفرط فرض النموذج الغربي، أُفقد هذا المجتمع الكثير من مقوماته وتعاليمه، فإنه من غير الممكن الدخول في تحديث الأسرة عبر تعميم الخلاصة التاريخية لواقع الحداثة كما نمى وتطور في الغرب، تعميم ينال من الأسرة في الفضاء التاريخي العربي الإسلامي، ذلك لأن نتائج واقع الحداثة الغربية قد أوصل الأسرة إلى حال التشتت فقدَ فيها الأفراد صورتهم الأخلاقية وأصبح المجتمع العربي مفكك العرى يرتكز على مجمل الفردانيات متجاوزا صورة الحضور، الأخلاقي الذي يؤدي إلى فعل الغيرية والتضحية.[16]

لقد باتت المنظمات العالمية تكثف من فعالياتها وحركتها من خلال مؤتمراتها حول المرأة والطفل خصوصا ، وكلها تُختتم بتوصيات تصب في اشتراك المرأة اشتراكا كاملا، وعلى قدم المساواة في الحياة: المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. على كل من الصعيدين الوطني، والإقليمي، والدولي. وإزالة جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، وإزالة تامة لجميع العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بالنسبة للمرأة، التي تتسبب فيها القوالب النمطية الجامدة، والتصورات والمواقف تجاه المرأة، وتتطلب إزالة هذه

الحواجز، بالإضافة إلى التشريع هما من الأهداف التي تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي لتسريب المفاهيم الجديدة التي تمهد للتحرر من الرابطة الأسرية، كمؤتمر الطفل سنة (1990)، والمؤتمر العالمي للمرأة - بكين سنة (1995)، إلى جانب الندوات التي تنظمها الأمم المتحدة تحت مسميات لطيفة، والتي تهدف إلى تغيير وتحوير وتمييع الكثير من المفاهيم ذات التوجهات القيمية الأصيلة في المجتمع، من بينها تغيير مفهوم الجنس" Sex" ليصبح الجندر" Gender" واستخدام تعبير الشريك" partner " بدلاً من الزوج، تمهيداً للتحرر من الرابطة الأسرية.[17]

رابعا: عود على بدء: الأساس التواددي لقيم الأسرة ما قبل الحداثية.

تحصيلا لما سبق طرحه الرؤية التعاقدية للمجتمع الحداثي و مابعد الحداثي فإن الأسرة أخذت فيها العلاقات مسار التسليع كتجلٍّ من تجليات الرؤية المادية المفرغ من أي اعتبارات روحية وأخلاقية، بحيث أصبح فيها كل شيء له مقابل مادي، وخاضعا للتبادل النفعي والمصلحي، تحولت في العلاقات الإنسانية إلى علاقات آلية مجردة أشبه بعلاقات البيع والشراء، بمعياري الربح والخسارة. ألم يكن خطاب مجتمع السوق قد وعد بالحرية والسعادة والأمن ، إلا أنه في الواقع قد أنتج نقيضه أي الاغتراب وعدم اليقين، وتفشي العنف المدني، ومن هنا كان من الطبيعي أن يختفي الحيز الإنساني، ويتقدم العقل النفعي على القيم والمثل والمشاعر الإنسانية، وتهاجر الأسرة الحداثية إلى عوالم الهامش وتبلعها دروب التفكك والانحلال، وتزول الأنظمة التقليدية التي لها قوتها في اللحمة الاجتماعية، حيث تتغلغل من خلالها القيم التي تزيد في رص العلاقات البشرية. ومن أجل درء هذه الآفات وغيرها تولّدت عدة تساؤلات جوهرية حول النموذج الأقوم لنظام الأسرة الذي يجب أن يسود المجتمع الإنساني، والأقدر على المحافظة على الكيان الأسري محافظا على الأركان المعروفة وهي: الأبوان، والوالد والمسكن، والاعتراف الاجتماعي. وكان هدف الأسرة يتمثل في التكاثر ودعم الوحدة الاجتماعية والحفاظ على التركيبة المجتمعية. هذا

الهدف لن يتحقق إلا في ظل القيم الأصلية التي انبنت عليها الأسرة ما فبل الحداثية ، هي قيم التوادد كبديل لقيم التعاقد التي ورثت الترهل الأسري والانحلال القيمي والأخلاقي.

إن الرؤية التواددية تعتبر المجتمع كيانا مركبا، تتسم عناصره بالتجانس، والتنوع أي مجتمعا تحكمه المحبة والرحمة، العلاقات بين الأفراد فيه علاقات مركبة متشابكة لا يمكن التعبير عنها من خلال عقد قانون واضح، وينظر إلى الإنسان هنا على أنه كائن جماعي، مركب متعدد الأبعاد إنسان. فالأسرة من هذا المنظور هي الأسرة التي تقوم على العطاء وليس على المصلحة، فالأب يعطي أمنا والأم تعطي حبا وحنانا والأبناء يعطون بسمة الرضا، وهذا العطاء هو الذي يحدد مسؤوليات وعالقات أفراد الأسرة تجاه بعضهم البعض.[18] فلا شك أن هذه الرؤية التواددية التراحمية هي التي أهّلت للأسرة لأداء دورها الرسالي، واستكمال مهمتها الحضارية التاريخية وتحقيق الغاية الاستخلافية، في مختلف المجتمعات الإنسانية على تعدد نحلها واختلاف أديانها ومللها، ومن ثمة خلق مجتمعات إنسانية يتعايش فيها أفراد وجماعات، تختلف فيما بينها في العرق والدين، والأعراف والعادات الاجتماعية، والطبائع والسلوكات الإنسانية. إن قيم جاء بها الإسلام في الوقت الذي كانت فيه البشرية غارقة في ظلمات الجاهلية، فالإسلام كفل حقوق المرأة في الوقت الذي كانت فيه أوربا– رمز الحياة والحضارة اليوم– ضائعة بين دروب الخرافة والأسطورة من جهة، وسطوة رجال الكنيسة وأباطرتها من جهة أخرى. هذه المرأة التي كانت تعقد بشأنها مؤتمرات وملتقيات لتحديد طبيعتها، أكد الإسلام منذ قرون أن شأنها عظيم، ودورها رائد في المجتمع الإنساني. فالإسلام أكد على أن المرأة أحد شطري النوع الإنساني، أو بالأحرى أحد شقي النفس الواحدة قال تعالى((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا..)) **سورة النساء،الآية1**. فالمرأة شقيقة الرجل من حيث الأصل و المنشأ والمصير، تشترك معه في عمارة الكون، ولا فرق

بينهما في عموم الدين في التوحيد والاعتقاد، وفي عموم التشريع في الحقوق والواجبات لقوله صلى الله عليه وسلم ((إنما النساء شقائق الرجال)).

لقد اقتضت حكمة الخالق أن الذكر ليس كالأنثى في صفة الخلقة، والهيئة والتكوين، وكأن من آثار هذا الاختلاف في الخلقة الاختلاف بينهما في القوى والقدرات الجسدية والعاطفية. وهنا تنكشف فكرة القوامة التي أنكرتها الحضارة التغرييبية المعاصرة. ويترتب على هذه الحقيقة الثابتة أحكام شرعية كلية ثابتة ثبات هذه الحقيقة منها: أحكام الأسرة، فالأسرة في الإسلام هي وحدة بناء المجتمع ،يترتب على قدرتها و تماسكها سلامة المجتمع و صلاحه ،فالأسرة المسلمة تهدف إلى تحقيق غاياتها بتبادل السكن و الرحمة والمودة بين أفرادها. قال تعالى ((وَمِنْ آَيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآَيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) **سورة الروم، الآية 21** . فالمودة بمعنى المحبة، والرحمة بمعنى الشفقة، وهي صفة تبعث على حسن المعاملة ، هذه آية فيها عظة وتذكير بنظام الزواج وكينونة العائلة وأساس التناسل، وهو نظام جعله الله مرتكزا في الجبلة لا يشذ عنه إلا الشذاذ، وجعل بين كل زوجين مودة ومحبة، فيكون الرجل والمرأة قبل الزواج متجاهلين، فيصبحا بعد الزواج متحابين، وجعل بينهما رحمة، فهما قبل الزواج لا عاطفة بينهما ، فيصبحان بعد الزواج متراحمين كرحمة الأبوة والأمومة.[19] فالميثاق الغليظ الذي تكفلت الشريعة الإسلامية، اعترافا بالحق الإنساني وتكفلا بالماهية الأخلاقية يحيط بالأسرة ويرعايتها عبر وجهها الفقهي الحارس لمضمونها الأخلاقي، يؤدي مهمة الحفاظ: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ النسل والعرض، حفظ العقل، حفظ المال ومن خلف هذه المقاصد هناك المقصد الاجتماعي وهذه من المقاصد الأصلية التي جاءت من أجلها الشرائع السماوية وآخرها الإسلام.

لقد راعت الشريعة الإسلامية الفطرة، وحفظت للمرأة حقوقا تفوق بكثير من حيث الأهمية تلك الحقوق التي تضمنتها وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة

ومن هذه حقوق المرأة في الإسلام: حق المرأة في الزواج وحقها في الأمومة، وحقها في أن يكون لديها بيت وتكون ربته، ويعتبر مملكتها الصغيرة، حيث يتيح لها الفرص الكاملة في ممارسة وظائفها الطبيعية الملائمة لفطرتها. ولهذا فالشريعة الإسلامية تحرم التمييز الظالم ضد المرأة. الذي يخل بحقوقها، ويخدش كرامتها. بل تدعو إلى إحاطتها بكامل الرعاية والاحترام ، لقوله عز وجل ((...وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ...)) **سورة النساء، الآية 19** وقوله صلى الله عليه وسلم ((استوصوا بالنساء خيرا)).

وبهذا فالنهوض الحقيقي بالمجتمع يستوجب الاهتمام بالأسرة، من أجل الحماية السلمية للمجتمع وللإنسانية قاطبة، وأيضا فتح النوافذ الصحية ليعيش الناس حياة طيبة، وهذا لن يتأتى إلا في ضل مبادئ الشريعة الإسلامية، رغم الحملات الدؤوبة لتشويه الإسلام وتشويه وضع المرأة فيه، وما ذلك إلا لشدة ما تعانيه المرأة الغربية في واقع أمرها من جور، وعنت الحياة وفق المبادئ والأنظمة البشرية غير المهتدية بالهدي الرباني. فهذا الوضع الذي آلت إليه الأسرة الغربية من انهيار مريع في القيم أمر اعترف به عقلاء الغرب، تحذير باقي المجتمعات من أن يصيبها ما أصاب المجتمعات الغربية. سالي جان مارش تقول: "إن المشكلات العائلية التي يعاني منها الغرب، لا وجود لها بين الأسر المسلمة التي تنعم بالسلام والهناء، وكذلك الحب، فلا الزوج ولا زوجته في ظل الإسلام يعرفان شيئًا عن موعد العشاق، ومودة الصديقات، السائدين هذه الأيام في الأقطار غير الإسلامية، لقد أحببت هذا الجانب من الحياة الإسلامية كثيرًا، لأنه يمنح الزوج والزوجة والأبناء ما يحتاجونه من حب، وإخلاص، وسلام يعمر حياتهم، وليس ذلك فحسب، بل بفضل هذا الإخلاص في العلاقات الزوجية بين المسلمين، هم واثقون من أن أبناءهم من أصلابهم فعلاً غير دخلاء عليهم، وهذا مفقود في المجتمعات الأخرى" [20]

ومن مظاهر عناية الإسلام بالمرأة، ودفعا لمختلف مظاهر الإغواء والإغراء وعرض المفاتن كبضاعة وما ترتب عنها من انحرافات هادمة للأسرة كما هو منتشر في الغرب–

وشهد شاهد – ما عبرت عنه لورا فاكليري "اجتنابًا للإغراء بسوء السلوك ودفعًا لنتائجه، يتعين على المرأة المسلمة أن تتخذ حجابا، وأن تستر جسدها كله، ما عدا تلك الأجزاء التي تعتبر حريتها ضرورة مطلقة كالرجلين والقدمين، وليس هذا ناشئا عن قلة احترام للنساء، أو ابتغاء كبت إرادتهن، ولكن لحمايتهن من شهوات الرجال، وهذه القاعدة العريقة في القدم، القاضية بعزل النساء عن الرجال، والحياة الأخلاقية التي نشأت عنها، قد جعلتا تجارة البغاء المنظمة مجهولة بالكلية في البلدان الشرقية، إلا حيثما كان للأجانب نفوذ أو سلطان، وإذا كان أحد لا يستطيع أن ينكر قيمة هذه المكاسب فيتعين علينا أن نستنتج أن عادة الحجاب كانت مصدر فائدة لا تثمن للمجتمع الإسلامي" [21]

خاتمة

تأسيسا على ما سلف يمكن القول بأن الرؤية المعرفية الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي قد أفرزت منظومة من القيم التي أفرغت الأسرة من كينونتها الطبيعية، إذ شيّأت المرأة وجعلتها في أوهام خارج التاريخ وخارج حقيقة الإنسانية ، وجاءت لتقويض الأسرة وتفكيكها ومن ثم تفكيك الإنسان الفرد وجعله يتيه عن هويته ووجوديته إنسان جسماني استهلاكي، ليس له انتماء ، متناسيا لوظيفته الاستخلافية التي وجد في الأصل من أجلها . فحركة التمركز حول الأنثى في الغرب سعت وتسعى إلى تنميط العلائق والقيم الإنسانية والنظم الاجتماعية – استرشادا بقيم ومقولات العولمة والعلمانية المنفصلة عن الدين– وقولبتها وفق النموذج الحداثي وما بعد الحداثي الغربي، ويكون مهيمنا على كل النماذج القيمية والثقافية المغايرة وفي مقدمتها الثقافة العربية الإسلامية، وهكذا بدأت معالمه في الابتذال بين فئات معبرة من المجتمع العربي الإسلامي، وظهور ما تسمى بالحركة النسوية العربية التي جعلت من أفكار رموز الثقافة الجندرية منهجا لها، رافعة شعارات: الحرية والمساواة وحقوق المرأة، وتغيير كل النظم الشرعية والاجتماعية والقانونية موبما ظالمة

وغير منصفة للمرأة. فالمحاكم اليوم عامرة بقضايا الجنس والدعارة ، وحالات الإجهاض، والطلاق لأسباب تافهة لسريان فكرة الصراع والانتقام من الأزواج لدى بعض النساء دونما تفكير في تماسك الأسرة أو في مستقبل الأبناء وحالتهم النفسية. ويمكننا تلخيص أهم محاور البحث فيما يلي:

– المنظومة الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي أعلت الجنس على معنى الأسرة، هي فناء لقيم التوادد، كمعنى نهائي لاحم للعلاقات وثمرة لها ،مرجحا لشرعية وجود الأسرة الإنسانية، لتحل محلها قيم التلذذ والإشباع والتعاقد.

– المنظومة الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي ، قطعت صلتها بالأخلاق التي كانت الأسرة التقليدية فيما سبق تتزود بها أفرادها، باعتبار أن المرجع هو الدين ، وأحلت محله الإنسان قادر على أن يأخذ زمامه بيده ويحدد مصيره بنفسه، ملبيا رغباته ومصالحه، ولا يحتاج في ذلك إلى الاستعانة بقوة غيبية أو التوكل على موجود متعال.

– المنظومة الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي أحدث تغييرا جذريا في تراتبية القيم ومؤسسات الضبط الأخلاقي والاجتماعي في صورة الأسرة ودور العبادة والمدارس... وغيرها من مؤسسات اجتماعية، ففيها تتم كل أشكال القمع، والتسلط وممارسة مختلف نماذج الوصاية " الذكورية" من جهة ، والتهميش " الأنثوية "من جهة أخرى .

– المنظومة الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي لم تعد فيها الأسرة وحدة اجتماعية من رجل وأطفالهما، فقد أصيبت بالتعددية المفرطة، فهي يمكن أن تكون مكونة من رجلين أو امرأتين أو رجل وامرأتين، ويظهر انفصال الدال عن المدلول في عبارة مثل التفضيل الجنسي، هل مع فرد من الجنس الآخر أم مع فرد من جنسه هو وكأن المسألة مسألة اختيار.

– المنظومة الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي شكلت لحظة فارقة في حالة من الانعتاق من أسر الميتافيزيقا ومن ظلال الدين ما فتح المجال واسعا لظهور جماعات المهمشين، والجماعات الإثنية، والملونين، وحتى الشواذ جنسيا، هذه الجماعات تحدث خرقا في النظام القيمي، وفي القواعد الأخلاقية والاجتماعية، وتجاوزا لكل مرجعية دينية.

– المنظومة الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي أدت إلى اهتزاز شامل للأسرة كونها ورّثت نمطا من التقهقر الرهيب في الزواج وارتفاع الطلاق، انقلاب الهرم الديمغرافي، تكاثر الأطفال الطبيعيين مجهولي الآباء، تصاعد نسبة المراهقات الحوامل " الأمهات العازبات"، اللجوء إلى دور الطفولة المسعفة من أجل التبني " الأمومة المجانية" .

– المنظومة المعرفية الغربية في طوريها الحداثي وما بعد الحداثي هوّت بجسد المرأة من درجات القداسة والطهارة في حضن الأسرة إلى دركات الدناسة والوضاعة، كونه سلعة من السلع يدخل في النمط التجاري الاستهلاكي ما دام عنصر جذب لترويج البضائع. بل أن الاحتكارات الإعلامية الكبرى تخصص قنوات تلفزيونية للمتاجرة في أجساد النساء بالإعلان عن أسعار بائعات الهوى والجنس ، وتقديم صورهن عاريات فــي أوضاع جنسية صريحة.

ختاما نقول أنه عندما انحرفت الحضارة الغربية نحو العلمانية، وعدم اعتماد القيم الإنسانية الأصيلة الواردة في الشرائع السماوية، تكون قد أحدثت اضطرابا مريعا في سلم القيم الأخلاقية والإنسانية، وأحدثت اختلالا على مسرح حياة الإنسان ككائن ،واضطرابا في نظام الأسرة. ودفعت بالإنسان إلى تمثل كل ما يخالف الفطرة.

هوامش الدراسة

[1]- Rymond Boudon, François, Bourricaud : Dictionnaire critique de la sociologie, 4eme édition, Presse Universitaires de France, 1994, P 251.

[2] – دينكن ديتشيل، معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة ، بيروت،ط2، 1981، ص97.

[3] – أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1983، ص152.

[4] – علي عبد الرزاق حلبي، علم الاجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ط2، 1983، ص250.

[5] – انتوني غدنز،علم الاجتماع ، تر: فايز الصباغ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط2001،4 ،ص254 .

[6] – خديجة كرار، الأسرة في الغرب: أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها ،دار الفكر، سوريا، ط1، 2009، ص 289.

[7] – عبد الوهاب المسيري ، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ، دار الشروق، القاهرة،ط2، 2005 ، ص 163.

[8] – كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركامير إلى اكسل هونيت، منشورات الاختلاف الجزائر ، 2010، ص 32.

[9] – عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006 ، ص 128.

[10] – زيجمونت باومن، الحداثة السائلة، تر: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2016 ص 215.

[11] – عبد الوهاب المسيري، الدفاع عن الإنسان: دراسات نظرية و تطبيقية في النماذج المركّبة القاهرة، دار الشروق القاهرة ، ط1، 2003 ، ص 360.

[12] - Larousse, Dictionnaire etymologique et historique du Français , paris,2011, P 374.

[13] – أبو بكر أميمة، و شيرين شكري، المرأة والجندر ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002، ص 115.

[14] – عادل العوا، تحديث الأسرة والزواج، دار الفاضل للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1991، ص 89.

[15] – عبد الرحمن طه، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1 2006، ص 114.

[16] – نورة بوحناش، الاجتهاد وجدل الحداثة ، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2016، ص 268.

[17] – صلاح الدين حافظ. ندوة المرأة في بكين: خلفياتها وأهدافها. المستقبل العربي ،ع 204 ، 1996، ص ص 92-120.

[18] – زكرياء احمد الشربيني، و وسيد منصور، الأسرة على مشارف القرن21 ،دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2000 ص 28.

[19] – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1984، ص 21.

[20] – عماد الدين خليل، المرأة والأسرة المسلمة من منظور غربي، مكتب التفسير والنشر والإعلان ، العراق، ط1 2008، ص 54.

[21] – لورا فيشيا فاغليري، دفاع عن الإسلام، تر: البعلبكي، دار الملايين للمعارف، بيروت، 1981، ص ص103 104.